الأمم المتحدة

A/74/286

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

الثقافة والتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير الذي أعدَّته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٩.

* A/74/150.

040919 290819 19-13388 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

يُقدِّم هذا التقرير، الذي أُعدَّ بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، لمحة عامة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٧٢/٢٢٩. وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة، يتضمن التقرير أيضا تقييما لتجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة، وكذلك للتقدم المحرز في بناء القدرات الوطنية وصكوك التعاون الدولي من أجل تعزيز إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا – مقدمة

١ – عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٧٢ المعنون ”الثقافة والتنمية المستدامة“، أعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هذا التقرير، بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية ومنها وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الدولية، وموضوعه التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. وهو التقرير الثاني المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة في أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويبين كذلك الدور الذي تؤديه الثقافة كقوة محركة للأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للاستدامة. ويسلط التقرير الضوء على الروابط بين الثقافة وتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

٢ – لقد آتت السنتان التاليتان لاتخاذ القرار ٢٢٩/٧٢ ثمارهما، حيث عملت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معًا على إبراز دور الثقافة بوصفها عنصراً حيوياً في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم اعتماد نهج أكثر شمولا يدمج على نحو أفضل صون التراث المبني والحي، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ودعم الاقتصاد الخلاق، وإبراز قدرة الثقافة على إحداث تحويل جذري في مجالات منها التعليم والمساواة بين الجنسين، والتماسك الاجتماعي، والحد من الفقر، وحقوق الإنسان، والهجرة والتصدي لتغير المناخ. وأُنشئ كيان مكرس للتنفيذ والرصد ليقود جهود اليونسكو الرامية إلى تعزيز وقياس الأثر التحويلي للثقافة على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، عززت اليونسكو قدراتها البرنامجية الشاملة لتعكس هذا التغيير في منظومة المفاهيم من خلال تحديد شامل لإسهامات اتفاقياتها المتعلقة بالثقافة على نطاق الأهداف الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩. وتوج هذا الجهد بنشر كتيب اليونسكو ”الثقافة من أجل خطة عام ٢٠٣٠“ في عام ٢٠١٨.

٣ – وتظهر الاستعراضات الوطنية الطوعية الـ ١٢٠ التي تم تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بإدماج منظور الثقافة في السياسات الوطنية. وتُظهر المعلومات المتعلقة بالثقافة في تلك الاستعراضات اتجاهًا عامًا نحو زيادة ارتباط الثقافة بالإدماج الاجتماعي والتعليم، وتكشف كذلك عن توجه جديد يركز على مجتمعات الشعوب الأصلية والتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك الهدف ١ من رؤية جامايكا ٢٠٣٠، الذي يسعى إلى تعزيز إطار حماية التراث الثقافي في البلد وإنشاء صناعات ثقافية وإبداعية. وفي الوقت نفسه، حددت اليونان أولويات سياساتية تهدف إلى دعم الإبداع، لصالح الفنانين الشباب والمهنيين العاملين في مجال الثقافة على نحو خاص، وتشجيع نشر الإنتاج الثقافي اليوناني على الصعيد الدولي.

٤ – وفي ضوء التغيرات العالمية في الخصائص الديموغرافية، وخاصة التوسع الحضري الهائل، عززت اليونسكو أيضًا عملها بشأن المدن بوصفها مختبرات للابتكار من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك العمل أن يدعم الدول الأعضاء في دمج السياسات الثقافية في خططها الإنمائية الوطنية والإقليمية، من خلال اتباع نهج متقاطع مع جميع الصكوك المعيارية لليونسكو، وأن يساعد الدول الأعضاء في تطوير استعراضاتها الوطنية الطوعية. وأنشأت المنظمة منصة مدن اليونسكو، وهي آلية متكاملة تجمع الشبكات والبرامج القائمة بشأن المدن التي تتعلق بالتعليم والإدماج وإدارة المياه والتأهب للمخاطر والتراث الحضري والابتكار الرقمي والتنوع البيولوجي والإبداع. وتهدف المنصة المتكاملة إلى دعم الابتكار وإقامة الشبكات الاجتماعية والعمل التعاوني والدعوة للمدن المستدامة، وتوفر في الوقت نفسه الدعم للسياسات وتتضمن توصيات بشأن مجموعة واسعة من قضايا التنمية الحضرية المستدامة، وتعزز مساهمة الثقافة في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١١، بشأن استدامة المدن والمجتمعات المحلية.

٥ - وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حددت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالموئل الثالث، التي تتألف من حوالي ٤٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، الثقافة كمجال رئيسي للعمل في المستقبل. وكان المنتدى الحضري العالمي التاسع، الذي عقد في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠١٨ وضم ٠٠٠ ٢٢ مشارك، بمثابة فرصة هامة أخرى لتسليط الضوء على دور الثقافة في التنمية الحضرية، انطلاقاً من الخطة الحضرية الجديدة. ونظمت اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دورات خاصة، وفعاليات للتدريب وإقامة الشبكات الاجتماعية، بشأن الاستفادة من التنوع والإبداع، والثقافة الحضرية والتراث الحضري، بغية تعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة على الصمود. ويجري العمل على قدم وساق على صعيد التعاون المشترك بين الوكالات من أجل التحضير للمنتدى الحضري العالمي العاشر المقبل، المزمع عقده في أبو ظبي في عام ٢٠٢٠.

٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، وبنفس روح التعاون المشترك بين الوكالات بشأن المدن، جددت اليونسكو والبنك الدولي شراكتهما من أجل النهوض بالتنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الثقافة والتنمية الحضرية والقدرة على الصمود بطريقة متكاملة. وتبلور ورقة الموقف المشتركة ''الثقافة في سياق إعادة إعمار المدن وإنعاشها''، التي نُشرت في عام ٢٠١٨، إطارًا معززًا قائمًا على الثقافة لإعادة إعمار المدن وإنعاشها بعد الأزمات، وتقدم توجيهات تنفيذية لصانعي السياسات والممارسين. ويسعى نشاط تعاوني جديد إلى الاستفادة من إمكانات الصناعات الإبداعية وإلى حماية التراث الثقافي غير المادي للمدن المبدعة.

٧ - وتم استكشاف الروابط بين حماية التراث الثقافي غير المادي والتراث الثقافي المبني والصناعات الإبداعية من أجل تحقيق سلام دائم من خلال مبادرة اليونسكو الرائدة: ''إحياء روح الموصل''، التي أطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٨ وتضع الثقافة والتعليم في صميم عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في العراق، وذلك لتعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز بناء السلام والمصالحة المجتمعية. وأسهمت المبادرة في إعادة بناء وتأهيل التراث الثقافي للموصل، الذي تشكل أهميته الرمزية مصدراً للهوية والتماسك بالنسبة لجميع سكان المدينة بل والشعب العراقي على نطاق أوسع. وتتوافق المبادرة أيضًا مع إطار إعادة الإعمار والتنمية في العراق، والذي يتضمن أحد محاوره إعادة تأهيل التراث الثقافي للعراق في إطار ركيزة ''المصالحة وبناء السلام''.

٨ - ولزيادة إدماج الثقافة في سياسة التنمية الحضرية، ظلت شبكة المدن المبدعة التابعة لليونسكو، التي تتألف من ١٨٠ مدينة في ٧٢ دولة، تعمل على تطوير استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل تهدف إلى التواؤم بشكل أكبر مع أهداف التنمية المستدامة. وسوف تغطي خريطة الطريق تلك أيضًا قضايا الساعة المسماة ''القضايا الرائدة''، من قبيل الذكاء الاصطناعي، واستخدام البيانات الضخمة، ومستقبل العمل، وتغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث، والتحول الإيكولوجي، والهجرة، وسترسي أيضًا الأساس لوضع مبادئ توجيهية لواضعي السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي.

٩ - ومن خلال شبكة المدن المبدعة، أطلقت اليونسكو أيضًا مبادرة LAB.2030 لتحديد الممارسات الجيدة عن كيفية قيام المدن المبدعة في جميع أنحاء العالم بحشد إمكاناتها الإبداعية لبناء مدن أكثر استدامة وشمولية وقدرة على الصمود. وتعرض دراسات الحالة الواردة في منشور ''أصوات المدينة: مدن اليونسكو

المبدعة تسير نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الصادر عام ٢٠١٩، حلولاً مبتكرة تسخر الإبداع في بناء نماذج نمو أكثر شمولاً للجميع لتسهيل التكيف البيئي والتحول الاقتصادي. وأدت المناقشات التي دارت خلال المؤتمر السنوي الثالث عشر لشبكة اليونسكو للمدن المبدعة، الذي عقد في فابريانو، إيطاليا، في حزيران/يونيه ٢٠١٩، إلى تعميق التفكير الجماعي حول دور الثقافة في المجالات الإنمائية بما في ذلك التعليم، ومباشرة الأعمال الحرة، والابتكار، والشمولية، والاستدامة البيئية.

١٠ - لقد كان فهم دور التراث الثقافي الحضري مسألة ذات أولوية أيضًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين ٥٥ دولة عضوا ردت على استقصاء طرح في عام ٢٠١٨ بشأن تنفيذ توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ المتعلقة بالمناظر الحضرية التاريخية، أفادت ٦٠ في المائة من الدول بأنها أدمجت سياسات صون المناطق الحضرية في خططها الوطنية للتنمية المستدامة، بينما وضع أكثر من ٧٠ في المائة من الدول المجيبة الخطة الحضرية الجديدة موضع التنفيذ. ودعمت برامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الدول الأعضاء في تطبيق توصية عام ٢٠١١ تلك. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج المتعلق بإحياء المناطق الحضرية الشامل للجميع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٩ في الهند، والذي سعى إلى معالجة فجوات كبيرة في المعرفة والسياسات والتنفيذ في ما يتعلق بإحياء المناطق الحضرية في لحظة حاسمة من لحظات عملية التحضر في البلد. وكانت النتيجة الرئيسية للمشروع، الذي نفّذه البنك الدولي بدعم استشاري من اليونسكو وتحالف المدن، هي إعداد أول خطة وطنية للتنمية الحضرية القائمة على التراث في الهند، إلى جانب عدد من البرامج والاستثمارات الإنمائية القائمة على التراث على مستوى الدولة والمدينة. وتشمل السياسات المبتكرة الأخرى المذكورة في الاستعراضات الوطنية الطوعية البرنامج الوطني الجديد "مدن الحضارات" التابع لوزارة الشؤون الثقافية التونسية، والذي يهدف إلى إحياء المراكز القديمة. وعلاوة على ذلك، استمر العمل بشأن دور الثقافة في التنمية المستدامة للمستوطنات الصغيرة وتعزيز الروابط بين الريف والحضر. وشهد المؤتمر الدولي للثقافة ٢٠٣٠، وموضوعه التنمية الريفية والحضرية: مستقبل القرى التاريخية، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في ميشان، الصين، إطلاق منشور يسلط الضوء على الدروس المستفادة من تجربة ميشان.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٧٢/٢٢٩

١١ - وفقا للقرار ٧٢/٢٢٩، عقد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٩، بمناسبة اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية وللاحتفال بالسنة الدولية للغات الشعوب الأصلية. وشارك في المناقشة وزراء الثقافة وممثلو الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والخبراء والمهنيون العاملون في مجال الثقافة. ونوقشت أهمية الثقافة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة خلال اجتماع مائدة مستديرة وزاري وحلقتي نقاش حواريتين ومأدبة غداء على مستوى القادة. وشملت المحاور المواضيعية: التنوع الثقافي باعتباره التراث المشترك للإنسانية؛ والاقتصاد الإبداعي ومستقبل العمل؛ والثقافة والتعليم؛ والثقافة كأداة للتغيير والابتكار والتمكين والمساواة. وشدد جميع المتكلمين على الحاجة إلى تسخير الثقافة في جميع السياسات الإنمائية، سواء في مجال التعليم، أو العلوم، أو الصحة، أو العمل اللائق، أو العمل المناخي، أو القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. وتم أيضا التأكيد على الحاجة إلى ضمان إدراج الثقافة في الميزانيات الوطنية باعتبارها استثمارا طويل الأجل.

١٢ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٧٢ أيضا جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة إلى زيادة ما تبذله من جهود من أجل تنفيذ تدابير محددة للنهوض بدور الثقافة. ويقدم الفرع التالي تقريرا عن التقدم المحرز نحو تنفيذ القرار في هذا الصدد.

ألف - تعزيز التنوع الثقافي من خلال التعليم والإعلام

١٣ - يمثل التعليم أحد المكونات الهامة في خطة عمل الأمين العام الرامية إلى منع التطرف العنيف، بطرق من بينها تزويد المتعلمين، في السياقات التعليمية وعبر وسائل الإعلام، بالمعرفة والقيم والاتجاهات والسلوكيات التي تعزز المواطنة العالمية المسؤولة والتفكير النقدي والتعاطف والقدرة على اتخاذ إجراءات ضد التطرف العنيف. وتم إنشاء كرسي جامعي جديد لليونسكو في مجال الحقوق الثقافية بجامعة كوبنهاجن في عام ٢٠١٧ لاستكشاف طرق جديدة لتعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات، لا سيما داخل الأوساط الأكاديمية.

١٤ - ويقدم تقرير اليونسكو لعام ٢٠١٨ المعنون ”التقدم المحرز في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل المواطنة العالمية“ تحليلاً موجزاً للاستجابات المبلغ عنها ذاتياً الواردة من الدول الـ ٨٣ التي شاركت في المشاورة السادسة بشأن تنفيذ توصية عام ١٩٧٤ المتعلقة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وتتمثل إحدى النتائج في أن مناهج جميع البلدان تقريبًا تتضمن المبادئ التوجيهية الواردة في توصية عام ١٩٧٤ ولكن يتم إيلاء درجة أقل نسبيًا من الاهتمام للتنوع الثقافي والتسامح.

١٥ - ولمعالجة تلك المسألة، تم توفير عدة موارد لتثقيف المتعلمين بشأن الحوار بين الثقافات كوسيلة أساسية لمنع نشوب النزاع. فعلى سبيل المثال، يساعد دليل *الكتابة من أجل السلام* لعام ٢٠١٧ طلاب المدارس على استكشاف الكيفية التي ساهمت بها لغات مختلفة في قصة الحضارة الإنسانية وكيف تعزز أنظمة الكتابة المعاصرة الإثراء المتبادل للثقافات لمكافحة التحيز والتمييز. وبالإضافة إلى ذلك، يعد *دليل تطوير كفاءات التواصل بين الثقافات*، الذي نشرته اليونسكو ومؤسسة روتليدج للنشر (Routledge) في عام ٢٠١٩، موردا هاما لأي شخص يشارك في إدارة التنوع الثقافي المتزايد داخل مجتمعاتنا من خلال سرد القصص.

١٦ - وتهدف السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٩ إلى زيادة الوعي بذلك المصدر الثري للمعرفة اللغوية، ليس فقط لصالح الأشخاص الذين يتحدثون تلك اللغات ولكن حتى يتمكن الآخرون أيضاً من تقدير مساهمتهم المهمة في التنوع الثقافي في عالمنا. وبرغم ما للغات من قيمة هائلة كمستودعات لحفظ التراث الثقافي والفكري، ما زالت اللغات تنقرض بمعدل ينذر بالخطر. وإلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وعدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، قادت اليونسكو هذا الاحتفال العالمي بلغات الشعوب الأصلية، بأن نظمت أحداثاً منها مهرجان لأفلام الشعوب الأصلية على الإنترنت. وناصرت اليونسكو أيضاً حق الشعوب الأصلية في أن يكون لها وسائل إعلام خاصة بها وفي الحصول على دعم من الدولة لإبراز ثقافة الشعوب الأصلية من خلال وسائل الإعلام. وفي المكسيك، على سبيل المثال، ما فتئت اليونسكو تعمل مع الجهات المسؤولة لوضع سياسات عامة لتعزيز وسائل إعلام الشعوب الأصلية، وما فتئت تعمل أيضاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية على بناء قدرات محطات الإذاعة المحلية التي يديرها صحفيون شباب من الشعوب الأصلية.

١٧ - وتم أيضا الترويج للثقافات المحلية من خلال مبادرة عالمية حول ''حماية التراث الثقافي غير المادي في التعليم النظامي وغير النظامي''، أطلقتها اليونسكو في عام ٢٠١٧ للمساعدة في تعزيز تقدير التنوع الثقافي والمواطنة العالمية. وتم بالفعل حشد جهود الوزارات والجهات صاحبة المصلحة من قطاعي التعليم والثقافة في أكثر من ١٠٠ دولة. ومن شأن مبادرة مماثلة أطلقت في لبنان تحت عنوان ''تعلم مع التراث الثقافي غير المادي لمستقبل مستدام''، أن تمكن الطلاب من معرفة مدى ما تكتسيه المعارف والممارسات المحلية التقليدية من أهمية بالغة للهوية والصحة والبيئة الطبيعية.

١٨ - وخلال اليوم العالمي للإذاعة في عام ٢٠١٩، الذي كان موضوعه ''الحوار والتسامح والسلام''، تم تسليط الضوء على الدور الرئيسي لهيئات البث العامة في ضمان وصول أصوات متنوعة إلى الساحة العامة. وكان لمشروع اليونسكو المعنون ''دعم قدرة الإذاعة المحلية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات'' غرض مشابه؛ واختتم المشروع في عام ٢٠١٨ بعد ٦ سنوات من بناء قدرات ٥٩ محطة إذاعية محلية في ١٠ دول أفريقية من خلال تعزيز مهارات الصحفيين والإخصائيين التقنيين ومديري المحطات بالإذاعات المحلية. ونتيجة لذلك، تحسن تمثيل ما تتسم به المجتمعات المحلية من تنوع، وخاصة الفئات السكانية الفقيرة وتلك التي يتعذر الوصول إليها، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والأحياء الفقيرة والأقليات المهمشة. وقامت مدينة روما، بصفتها عضوًا في شبكة المدن المبدعة، بترويج استخدام وسيط الأفلام من خلال منصة المحفوظات السمعية البصرية، التي تهدف إلى حماية التراث السينمائي في مناطق مختلفة من العالم وتيسير الوصول إلى التراث الوثائقي، لا سيما في المدارس والجامعات.

باء - إدماج الثقافة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

١٩ - واصلت الدول الأعضاء العمل على مواءمة تنفيذ ورصد اتفاقيات اليونسكو الست المتعلقة بالثقافة[(١)] مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن بين البلدان الـ ١١٠ التي اعتمدت خطة أو استراتيجية للتنمية الوطنية، أدرج ٩٦ بلدا، تمثل بلدان الجنوب أكثر من ثلثيها، إشارات إلى البعد الثقافي. واستكشفت أيضا السلطات البلدية في جميع أنحاء العالم طرقا مبتكرة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الصناعات الثقافية والإبداعية.

٢٠ - وعملت الأمم المتحدة على تيسير تلك العملية. ففي دورتها الحادية والعشرين المعقودة في عام ٢٠١٧، عرضت الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢ التقريرَ المرحلي الأول بشأن سياسة التنمية المستدامة للتراث العالمي التي اعتمدت بالإجماع في عام ٢٠١٥. ويتمثل هدف هذه السياسة في ضمان أن يتماشى حفظ ممتلكات التراث العالمي وإدارتها مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة. وبينما تعترف السياسة بأن ''القيمة العالمية البارزة'' لممتلكات التراث العالمي لا ينبغي المساس بها، فإن اعتمادها يمثل خطوة مهمة في تطور مفهوم ''التراث العالمي''، مما يجعلها متماشية مع إطار سياسة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. ويسلط

(١) اتفاقيات اليونسكو الست المتعلقة بالثقافة هي: اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح واللائحة الخاصة بتنفيذ الاتفاقية (١٩٥٤)؛ والاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (١٩٧٢)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)؛ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥).

التقرير المرحلي لعام ٢٠١٧ الضوء على الجهود المثمرة التي بُذلت في مواءمة عمليات الاتفاقية، وتصميم أدوات وآليات للتقييم، وفي أنشطة التوعية والاتصال.

٢١ - وللمساعدة على تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ ولدعم القطاعات الإبداعية، على نحو يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، بدأ تشغيل منصة على شبكة الإنترنت لرصد السياسات في عام ٢٠١٧. وتسلط المنصة الضوء على السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالثقافة، بما في ذلك توفير بيانات عن ٢٠٦٥ سياسة وتدبيرا، على نحو ما أفادت به ١٠٢ من الدول الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥، من أجل تعزيز تبادل الممارسات الجيدة. وبالمثل، فإن الطبعة الثانية من التقرير العالمي المعنون ''*إعادة رسم السياسات الثقافية: النهوض بالإبداع من أجل التنمية*'' التي صدرت في عام ٢٠١٧، تبين كيف كانت الاتفاقية هي مصدر الإلهام للتغيير في السياسات.

٢٢ - وعلى الصعيد الوطني، كانت الفرص الناشئة في القطاع الإبداعي مصدر إلهام للحكومات في مواءمة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية لإبراز الدور الذي تؤديه الثقافة. فقد اضطلعت كولومبيا، على سبيل المثال، بدور ريادي في وضع استراتيجية تعرف باسم ''الاقتصاد البرتقالي''، وهي تضع الصناعات الإبداعية والثقافية في صميم اقتصادها الوطني وتؤتي ثمارها بالفعل. وفي ضوء الثورة التكنولوجية العالمية، هناك ممارسات أخرى مهمة في بلدان منها الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبوركينا فاسو وطاجيكستان وكينيا التي ركزت على إنشاء أطر وسياسات وتدابير تنظيمية للتصدي لتحديات البيئة الرقمية بطريقة مستنيرة وتشاركية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت استراتيجيات ابتكارية لدعم السياحة الثقافية المستدامة، تماشيا مع الغاية ٨-٩ من أهداف التنمية المستدامة، ولوضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تشجيع السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت اليونسكو بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي عددا من المسارات العابرة لأوروبا تتضمن مواقع التراث العالمي الشهيرة والأقل شهرة، بهدف تشجيع ممارسات السياحة المستدامة في تلك المواقع مع تشجيع الزوار على البقاء لمدة أطول ودعم الثقافة والصناعات الإبداعية المحلية. ويجري تنفيذ مشروع مماثل في آسيا، يعرف باسم درب التراث البوذي لتنمية السياحة المستدامة في جنوب آسيا.

جيم - تمكين النساء والرجال من الاستفادة على قدم المساواة من الحياة الثقافية والمشاركة والإسهام فيها

٢٤ - تواصل اليونسكو دمج مسألة المساواة بين الجنسين في اتفاقياتها المتعلقة بالثقافة من خلال آليات الإبلاغ وبناء القدرات لضمان أن تتمكن النساء والرجال على قدم المساواة من الاستفادة من الحياة الثقافية والمشاركة والإسهام فيها فضلا عن تقاسم عملية صنع القرار. ومما يؤسف له أن الإبلاغ على مستوى جميع الاتفاقيات يبين أن المرأة ما زالت تواجه تحديات في هذه المجالات.

٢٥ - وبالشراكة مع القطاع الخاص، أنشأت اليونسكو برنامجا يهدف إلى الحد من الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد الإبداعي الرقمي من خلال توسيع نطاق وصول النساء اللاتي تقل أعمارهن عن ٤٠ سنة إلى فرص التمويل والبنية التحتية والمعدات والإنتاج المشترك. ومنحت المبادرة المسماة ''أنتِ التالية: تمكين المرأة المبدعة'' تمويلا إلى أربعة مشاريع في السنغال وطاجيكستان ودولة فلسطين والمكسيك في عام ٢٠١٨. وسلطت اليونسكو أيضا الضوء على المديرات وعلى سياسات دعم قطاع الأفلام في أفريقيا خلال الدورة

السادسة والعشرين للمهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون في واغادوغو في شباط/فبراير ٢٠١٩. وشاركت أربعون مديرة أفريقية في اجتماع مائدة مستديرة عُقد مع المديرة العامة لليونسكو ووزراء الثقافة في بوركينا فاسو، ورواندا، وكوت ديفوار من أجل رفع مستوى الوعي بحماية وتعزيز حقوق المرأة في القطاع الإبداعي.

٢٦ - وتضمن عمل المنظمة الرامي إلى الحفاظ على التراث الثقافي المبني أيضا بذلَ جهود منظمة لكفالة اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية ويتسم بالتوازن بين الجنسين في تنفيذ أنشطتها. وكان التدريب والتعليم التقني والمهني للنساء من الملامح الرئيسية لهذه المشاريع، بما في ذلك مبادرة في مدغشقر لتمكين المرأة من خلال السياحة المستدامة، وفرت التدريب للنساء في المجتمعات المحلية المحيطة بمحمية تسينغي دي بيماراها ستراييك الطبيعية المصنفة ضمن ممتلكات التراث العالمي. ودعم المشروع، المنفذ بالشراكة مع مؤسسة شانيل CHANEL، العمل في قطاع السياحة المستدامة، مما أدى إلى تحسين سبل عيش المشاركات ومساعدتهن على أن يصبحن مستقلات من الناحية المالية.

دال - تشجيع بناء القدرات من أجل بناء قطاع ثقافي وإبداعي حيوي

٢٧ - على الصعيد الوطني، أنشأت العديد من البلدان قطاعات وأعلنت مبادرات نشطة في مجال الثقافة وطلبت الحصول على دعم في هذا الصدد. ولا يزال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية المتعلقة بالحوكمة الثقافية، لا سيما في البلدان النامية، يشكل أولوية لمديري المتاحف والمسؤولين عن وضع السياسات ومديري مواقع التراث العالمي ومخططي مخاطر الكوارث. وتطلب البلدان المتوسطة الدخل على وجه الخصوص بوتيرة متزايدة المساعدةَ من الأمم المتحدة لتعزيز قطاعاتها الثقافية والمجالات المتصلة بها.

٢٨ - وتقدم اليونسكو والجهات الشريكة لها دعما مناسبا للبلدان من خلال برنامجها لبناء القدرات على الصعيد العالمي المنفذ في إطار اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، بغية تسخير إمكانات التراث الثقافي غير المادي في التنمية المستدامة وتعزيز المجتمعات السلمية. وارتفع عدد البلدان المستفيدة إلى أكثر من ١٠٠ في العامين الماضيين، حيث قُدم التدريب إلى أكثر من ٥٠٠ ٢ متخصص من الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ومن أجل دعم العمل في قطاع الصناعات الإبداعية والثقافية، أعلنت اليونسكو عن مبادرتين على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨. تعمل المبادرة الأولى المعنونة ''إعادة صياغة السياسات الثقافية من أجل تعزيز الحريات الأساسية وتنوع أشكال التعبير الثقافي'' على دعم ١٦ بلدا ناميا في رصد السياسات وجمع البيانات ووضع السياسات وتنفيذها على أساس تشاركي. أما المبادرة الثانية المعنونة ''دعم أطر تنظيمية جديدة لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب''، فهي تشجع إنشاء أطر تنظيمية للقطاعات الإبداعية في ١٢ بلدا ناميا، منها جنوب السودان، وجورجيا، وزمبابوي، وغابون.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الصندوق الأفريقي للتراث العالمي أنشطته في مجال بناء القدرات للتصدي للتحديات التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية في تنفيذ اتفاقية التراث العالمي. وأتاح المنتدى المشترك بين اليونسكو وأفريقيا والصين لعام ٢٠١٩ لبناء القدرات والتعاون في مجال التراث العالمي فرصا للجهات صاحبة المصلحة من ٣٨ دولة أفريقية من الدول الأعضاء لتعزيز الحوار بين القطاعات التراثية والإنمائية. ويؤمل أن تؤدي هذه الجهود إلى تعزيز التراث العالمي في أفريقيا، التي لا تزال العديد من مواقعها الثقافية تعاني من نقص التمثيل على قوائم التراث العالمي.

هاء – دعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية

٣٠ – لا يزال القطاع الثقافي والإبداعي يتسم بالدينامية، حيث يشكل ٣ في المائة من الاقتصاد العالمي ويوفر ٣٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم؛ وهو أكبر قطاع منفرد يوفر فرص عمل للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة. إلا أن بلدان الجنوب ما زالت لا تشارك مشاركة منصفة في تبادل السلع والخدمات الثقافية في العالم: فالبلدان النامية، بخلاف الصين والهند، توفر ٢٦ في المائة فقط من الصادرات العالمية من السلع الثقافية. وعلى هذا النحو، فلا يزال من الأهمية بمكان أن تُعزز القدرات على الصعيد المحلي، وأن يُحسن وضع الفنانين، وأن تُواجه التحديات التي يفرضها العصر الرقمي، وأن تُقلص الحواجز أمام الأسواق الدولية. لذلك، هناك أهمية كبيرة لاتباع نهج شامل قائم على حقوق الإنسان يراعي جميع أبعاد التنمية البشرية. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدعم إلى العديد من الفعاليات المتعلقة بالفوائد الاقتصادية المرجوة من الاقتصاد الإبداعي. فقد كان على سبيل المثال شريكا رئيسيا في المؤتمر العالمي للاقتصاد الإبداعي الذي عقد في بالي (إندونيسيا) في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وبعث برسالة رئيسية مفادها أن الصناعات الإبداعية قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الشمول وتعزيز التنمية المستدامة.

٣١ – وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، شرعت اليونسكو في إجراء دراسة استقصائية عالمية عن السياسات والتدابير المتخذة منذ عام ٢٠١٤ لتنفيذ التوصيات المتعلقة بوضع الفنانين التي صدرت في عام ١٩٨٠. وكشفت هذه الدراسة أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية، تعمل على وضع برامج جديدة لتوسيع نطاق الاستحقاقات الاجتماعية للفنانين واستكشاف نماذج جديدة لتوفير الحقوق الاقتصادية لهم، بما في ذلك مخططات الأجور المنصفة والمرتبات العادلة. وقامت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩ بعنوان ”تحديات وفرص العمل اللائق في قطاعي الثقافة والإعلام“ بتسليط الضوء على ظروف العمل المتنوعة للغاية والمسائل المتعلقة بالعمل اللائق في هذين القطاعين. وأجريت هذه الدراسة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في أوساط المنظمات النقابية في قطاعي الإعلام والثقافة في ١٦ بلدا في أربع مناطق من أجل تحليل أنماط الوظائف وظروف العمل في هذين القطاعين. ويقدم التقرير أيضا توجيهات محددة بشأن التدابير التي تكفل قدرة العاملين في هذين القطاعين – وهم الموسيقيون والممثلون والراقصون وكتاب السيناريو والتقنيون ومصممو المواد السمعية – البصرية والعروض الحية والفنون المرئية – على التكيف مع العمل في المستقبل، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى مواءمة السوق وتدريب العاملين أو إعادة تدريبهم في ضوء التطورات التكنولوجية. وقدمت اليونسكو المساعدة إلى السنغال وكوستاريكا وموريشيوس في تصميم الأطر التشريعية لتشجيع أعمال الفنانين وإنشاء نظم للحماية الاجتماعية للفنانين. وعملت الدول الأعضاء أيضا على تحديد يوم عالمي للفنون للاحتفال بإنجازات الفنانين على مستوى العالم، ويؤمل أن يعتمد رسميا في الدورة الأربعين للمؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ومن المقرر أن يُنظم اليوم العالمي الأول في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وهو الموعد الذي وقع عليه الاختيار للاحتفال بعيد ميلاد الفنان العظيم ليوناردو دافنشي.

٣٢ – وكان للثورة التكنولوجية أثر عميق على جميع جوانب سلسلة القيمة الثقافية التي تتحول من تكوين يشبه خط الأنابيب إلى نموذج الشبكة. وقام عدد لا يذكر من البلدان بتصميم وتنفيذ سياسات للثقافة الرقمية تتجاوز مرحلة مبادرات رقمنة أو تعزيز وحدات محددة من سلسلة القيمة، ولا تزال هناك فوارق هائلة بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها فيما يتعلق بالوصول إلى المنصات والأسواق والبنية التحتية

الرقمية. وتشير التقارير إلى بعض الحالات الاستثنائية البارزة، مثل زمبابوي، التي أطلقت فيها مشاريع رقمنة لتعزيز فرص الأعمال لصناعة الفنون الإبداعية في البلد في مجال إنتاج وتوفير المحتوى للمنصة الرقمية. وفي الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية تشغيلية لتنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية، لضمان أمور منها حصول الفنانين على أجور عادلة مقابل عملهم في البيئة الرقمية واحترام حقوقهم الإنسانية. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وضعت اليونسكو خريطة طريق مفتوحة لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية التشغيلية، تتضمن دراسات حالة، وممارسات مبتكرة، وبيانات ومعلومات عن السياسات والتدابير الرامية إلى تقديم حلول للمسائل المستجدة، في مجالات منها التحديات الأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، وأثر الخوارزميات على إمكانية الاطلاع على المحتوى الثقافي المحلي وإمكانية استكشافه، وتبعات التكنولوجيا الرقمية على حقوق التأليف والنشر والشفافية وإمكانية الوصول إلى البيانات.

٣٣ - ولا تزال الحواجز التجارية، وندرة تدابير المعاملة التفضيلية، ومحدودية القدرات البشرية والمالية تحول دون نفاذ البلدان النامية إلى أسواق السلع والخدمات الثقافية في شمال الكرة الأرضية. وهذا على الرغم من حدوث بعض التحسينات في منصات التوزيع الرقمية، وشبكات التبادل، واستراتيجيات التصدير، أغلبها في قطاع المواد السمعية - البصرية، مما ساعد بلدان الجنوب على دخول ذلك السوق الدولي. وللمساعدة في تقييم كيفية تأثير الاتفاقات التجارية على القطاع الثقافي، خلصت دراسة للأثر نُشرت في حزيران/يونيه ٢٠١٩ عن اتفاق الشراكة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ المبرم بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنتدى الكاريبي إلى أن الفرص المتأتية من اتفاق الشراكة الاقتصادية لم تُستغل كلها بالكامل. وعلاوة على ذلك، لم يُفعَّل بعدُ البروتوكول المتعلق بالتعاون الثقافي الملحق بالاتفاقية، ولا سيما الأحكام المتعلقة بتنقل الفنانين وأعمال الإنتاج المشترك في قطاع المواد السمعية - البصرية. وواصلت اليونسكو جمع بيانات لتقييم السبل التي يمكن من خلالها منح وضع خاص للسلع والخدمات الثقافية في اتفاقات التجارة والاستثمار من أجل المساعدة على تحسين وضع الثقافة في مناقشات التجارة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن وزراء الثقافة في بلدان السوق الجنوبية المشتركة دعوا إلى اتخاذ تدابير للتغلب على الاختلالات القائمة في السلع والخدمات الثقافية وذلك في اجتماعهم المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، فإن الأطراف في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بصدد تحديد دور الصناعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الصلة بالثقافة داخل تلك الكتلة التجارية.

واو - حماية المعارف التقليدية للإدارة البيئية، وتعزيز التآزر بين ممارسات الشعوب الأصلية والتكنولوجيا الحديثة

٣٤ - وفقا لتقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٧ المعنون ''الشعوب الأصلية وتغير المناخ''، تعتني الشعوب الأصلية والقبلية بما يقدر بنحو ٢٢ في المائة من سطح الأرض وتحمي حوالي ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي على هذا الكوكب، في حين لا تمثل سوى ٥ في المائة من سكان العالم. ولذلك فإن تسخير المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، إلى جانب التكنولوجيا الحديثة، أمر حيوي للإدارة المستدامة للبيئة. وعلى سبيل المثال، جمع المشروع البحثي ''معرفة مناخنا المتغير في أفريقيا''، الذي ينفَّذ من خلال برنامج نظم المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية التابع لليونسكو، معلومات تبين كيف أتاحت معارف الرعاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لهم استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في

الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في القارة على نحو مستدام. ونُقل الكثير من هذه المعارف من خلال الأغاني والرقصات والطقوس واللغة والتتبع والرعي والملاحة وغيرها من العناصر الرئيسية لثقافتهم.

٣٥ - والأغذية والزراعة هما موضوعان يحظيان بأهمية متزايدة إذ يربطان بين الثقافة والبيئة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، جددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونسكو شراكتهما وبدأتا بوضع مواد تعليمية حول الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة وزيادة الوعي بالصلات القائمة بين الأغذية وممارسات الطهي التقليدية والإنتاج الغذائي المستدام من خلال ندوة دولية حول ''الطهاة بوصفهم عوامل للتغيير''. وعززتا أيضا التعاون بشأن حماية التراث الزراعي، وربطتا اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢ المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي بنظم التراث الزراعي المهمة عالمياً التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، وذلك من أجل تحديد وحماية عناصر التراث الحي المتصلة بالممارسات الزراعية. وسيؤكد عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، الذي أطلق في أيار/مايو ٢٠١٩ بقيادة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أيضا على دور الثقافة في الزراعة، على سبيل المثال، في الحفاظ على المنتجات الغذائية التقليدية. وستطلَق مبادرة مشتركة بين اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة، وهي المنتدى العالمي المعني بالأغذية والثقافة، في بارما بإيطاليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بدعم من الحكومة الإيطالية، لمواصلة هذا العمل.

زاي - تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي

٣٦ - تمشيا مع خطة عمل ليما لبرنامج اليونسكو ''الإنسان والمحيط الحيوي'' و ''الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي'' التابعة له، أطلقت اليونسكو في عام ٢٠١٨ مشروعا رئيسيا متعدد التخصصات من أجل تحقيق المصالحة والسلام في منطقة بحيرة تشاد، يجمع بين التنوع البيولوجي والثقافي. ويهدف مشروع المحيط الحيوي والتراث في بحيرة تشاد، الذي ينفذ بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي في خمسة بلدان أفريقية (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا)، إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على تطوير إدارة مستدامة وشاملة ومنسقة لمواردها المائية والطبيعية والثقافية. ويتضمن المشروع أيضا الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. وبعد نجاح المرحلة الأولى، يجري النظر في بدء التنفيذ على نطاق أوسع في جميع أنحاء منطقة الساحل.

٣٧ - ووضعت بعض البلدان أطرا للسياسات لتيسير إدماج المعارف والبيانات والأدلة المستقاة من مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في استراتيجيات الحفظ وفي اتخاذ القرارات المتصلة به. وعلى الصعيد العالمي، قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الرابع عشر المعقود في شرم الشيخ في مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أن ينشئ من خلال إعلانه بشأن ''الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الإنسان والأرض'' تحالفا دوليا متعدد الشركاء بشأن الطبيعة والثقافة. وستهدف هذه المنصة، المقرر إطلاقها في عام ٢٠٢٠ في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن الصلات القائمة بين التنوع البيولوجي والثقافي من أجل تحقيق رؤية التنوع البيولوجي للإنسانية لعام ٢٠٥٠ ''العيش في وئام مع الطبيعة''.

٣٨ - وتتجلى الصلات بين التنوع البيولوجي والثقافة أيضا في البيئات تحت الماء. وفي إطار العمل من أجل تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، والاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور

بالمياه لعام ٢٠٠١، نظمت اليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ حلقة عمل ركزت على النفايات البلاستيكية والتلوث الناجم عنها في مواقع التراث العالمي البحرية. واجتمع مديرو التراث العالمي البحري وخبراء القمامة البحرية من جميع أنحاء العالم في موقع بحر وادن للتراث العالمي في ألمانيا لمناقشة الآثار السلبية للقمامة البحرية والمواد البلاستيكية والتوعية بهذه المشكلة المتنامية. ومن المأمول أن يوفر عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠) المزيد من الفرص لاستكشاف الصلات بين حماية التنوع البيولوجي تحت الماء والتراث المغمور بالمياه.

حاء - حماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية: مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وإعادة الممتلكات الثقافية، وإدراك أهمية حقوق الملكية الفكرية

٣٩ - من المهم حماية الثقافة وتعزيز التعددية الثقافية والحقوق الثقافية في حالات الأزمات، ولا سيما تلك المرتبطة بالنزاعات المسلحة والكوارث وتغير المناخ. ومن الأهمية بمكان في تلك الأوقات الحرجة إدماج الثقافة في السياسات والعمليات المنفذة في مجالات المساعدة الإنسانية والأمن وبناء السلام لمنع زعزعة استقرار المجتمعات المحلية. وقد أنشأ مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٧ (٢٠١٧) علاقة واضحة بين حماية التراث الثقافي في أوقات النزاع المسلح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وأعدت اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أول تقرير عن تنفيذ ذلك القرار (S/2017/969)، الذي قُدم إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويسلط التقرير الضوء على جهود الدول الأعضاء الرامية إلى حماية التراث الثقافي خلال النزاعات المسلحة، بسبل منها تدريب الموظفين المتخصصين لحماية التراث الثقافي، والحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ومكافحة التطرف العنيف. ويستكشف التقرير أيضا عددا من الممارسات الجيدة التي عرضتها ٢٩ دولة من الدول الأعضاء، ويعرض سلسلة من التوصيات بشأن تعزيز حماية التراث، وإذكاء الوعي، وجمع البيانات، وتدريب حفظة السلام، بهدف تحسين إدماج المسائل الثقافية في بعثات حفظ السلام في المستقبل.

٤٠ - وتبين تجربة اليونسكو أنه في أعقاب النزاعات والكوارث، تشترك المجتمعات المحلية في كل مكان في حاجة أساسية لإعادة الاتصال بثقافتها بوصفها وسيلة لإعادة تأكيد هويتها ومصدرا للمصالحة والانتعاش والأمل. وفي أعقاب الحريق المدمر الذي شب في المتحف الوطني للبرازيل في ريو دي جانيرو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أرسلت اليونسكو بعثة للاستجابة لحالات الطوارئ، بتمويل من صندوقها لحماية التراث في حالات الطوارئ، للعمل مع الجهات المعنية في البرازيل من أجل إعداد خطة عمل لإنعاش المتحف ووضع خطة وبروتوكول لحالات الطوارئ لجميع المتاحف البرازيلية. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٩، استفادت من ذلك الصندوق ٥٥ دولة من الدول الأعضاء في اليونسكو، ويستجيب الصندوق لطلبات التدخلات الفورية في أعقاب النزاعات والكوارث في جميع أنحاء العالم، ويدعم الجهود الرامية إلى اتقاء حالات الطوارئ والتأهب لها قبل حدوثها. وتقود اليونسكو أيضا عملية تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في مجال الثقافة. وحتى الآن، أجري أكثر من ١٠ من تلك التقييمات المتصلة بالثقافة في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يساعد الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين على تعزيز قدرة التراث على مواجهة الطوارئ. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك حلقة العمل المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في معبد سوايامبهو البوذي في موقع التراث العالمي الكائن في كاتماندو في نيبال. فقد قدمت اليونسكو المشورة إلى مديري الموقع حول كيفية تحسين إدارة النفايات في الموقع، المعرض بدرجة كبيرة للانهيارات الأرضية والحرائق.

٤١ - وأطلقت وكالات الأمم المتحدة الحوار والتعاون بشأن دور التراث الثقافي غير المادي في حالات الطوارئ. وفي عام ٢٠١٨، عقد في بيروت اجتماع للأمم المتحدة لمناقشة الأفكار، وحُددت عدة مجالات للتعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة، بما في ذلك: في مخيمات اللاجئين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وفي بناء السلام وسبل العيش مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وفي إحياء الأماكن العامة والأحياء الضعيفة مع موئل الأمم المتحدة؛ وفي مجال الصحة البيئية مع منظمة الصحة العالمية. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، نظمت اليونسكو أيضا اجتماع خبراء لاستكشاف التوجيهات المنهجية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي في حالات الطوارئ. وأكد الاجتماع على الطابع الثنائي للتراث الثقافي غير المادي في حالات الطوارئ، سواء من حيث المخاطر التي تهدد ممارسة هذا التراث ونقله أو من حيث دور التخفيف الذي يقوم به بوصفه أداة للتأهب والصمود والمصالحة والانتعاش. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت بلدان تقديم الدعم للمبادرات الرامية إلى تسخير إمكانات التراث الحي لبناء السلام في كولومبيا وبناء قدرة السكان المشردين في النيجر على مواجهة الطوارئ.

٤٢ - والمتاحف شريك ذو أهمية حاسمة لحماية وتعزيز الثقافة، بما تقدمه من حماية التراث العالمي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، لا سيما من خلال جهودها في مجالات الحفظ والبحوث والاتصال والتثقيف. وتواصل اليونسكو قيادة العمل في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية وردها إلى أصحابها، ولا سيما من خلال شبكة مكاتبها الميدانية وبالتعاون الوثيق مع الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية والسلطات الوطنية. وجرى، على سبيل المثال، تدريب موظفي إنفاذ القانون والجمارك في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وكذلك تدريب موظفين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

طاء - وضع آليات مبتكرة لتمويل الثقافة

٤٣ - على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، فإنها لم تحظ عموما بالقدر الكافي من الاعتراف بوصفها قطاعا رسميا في الاقتصاد، وبالتالي، فإن فوائد الثقافة وإسهامها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لم يُعترف بها بالكامل. واستنادا إلى التقرير الأول ''الذي يصدر كل أربع سنوات عن التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٨''، يخصص للثقافة أقل من ١ في المائة من الميزانيات الوطنية. واجتمع وزراء الثقافة في الدول الجزرية في المحيط الهادئ في فيجي في أيار/مايو ٢٠١٨ واتخذوا خطوة مهمة إلى الأمام بالاتفاق على الدعوة إلى زيادة الموارد المخصصة لقطاع الثقافة بحيث لا تقل عن ٢ في المائة من الميزانية الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة عن المتوسط الحالي البالغ ٠,٧ في المائة.

٤٤ - وهناك أيضا أمثلة لآليات تمويل مبتكرة على الصعيد الوطني تعزز المساواة، مثل برنامج التنمية الريفية الجديد في فيتنام وصندوق المساحات الثقافية في كندا، اللذين يوفران منحا ومساهمات لدعم المجتمعات المحلية، التي يوجد العديد منها في أماكن ريفية أو نائية. وفي كمبوديا، أنشئ صندوق وطني لتطوير الفنون من أجل تقديم الدعم المالي للفنانين الشباب. وفي الوقت نفسه، تقدم جورجيا والمكسيك حوافز ضريبية للتبرعات في مجال الفنون والثقافة، وتتبع سياسات تفضيلية تتعلق بالضرائب والمشتريات في مجال الصناعات الثقافية، في حين أنشأت بيلاروس ودولة فلسطين وشيلي صناديق ثقافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات الثقافية.

٤٥ - ومع ذلك، فإن نسبة المساعدة الإنمائية التي تنفق على الثقافة اليوم هي الأدنى منذ أكثر من ١٠ سنوات. واستجابةً لنداء صدر عن خطة عمل أديس أبابا التي وضعت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بشأن ''الشراكات والنُهج المتكاملة''، دخلت اليونسكو في اتفاقات تعاون برنامجية متعددة السنوات مع الجهات المانحة من أجل تحسين التخطيط وتنفيذ البرامج. وعقدت المنظمة أيضا أول منتدياتها لشركاء اليونسكو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، حيث اتخذت الخطوات الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي على حوار منظم وجديد للتمويل. ومن الجدير بالذكر أن المنتدى تضمن جلسة حول الاقتصاد الإبداعي. وفي إطار المساعي الجارية التي تبذلها اليونسكو من أجل تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومن أجل تعزيز آليات التمويل المبتكرة، ستعقد المزيد من اجتماعات حوار التمويل المنظم من أجل التركيز على مناطق ومواضيع محددة.

٤٦ - والصندوق الدولي للتنوع الثقافي التابع لليونسكو هو صندوق تبرعات أنشئ بموجب اتفاقية عام ٢٠٠٥ المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ويهدف إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين من خلال تشجيع ظهور قطاعات ثقافية دينامية في البلدان النامية الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تمت الموافقة على تمويل ١٥ مشروعا جديدا. ومن بين هذه المشاريع، تلقت أربعة بلدان المساعدة لأول مرة وهي: ألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وعلاوة على ذلك، جرى تمويل مشروعين لتيسير التعاون بين ستة بلدان في منطقة البحر الكاريبي وستة بلدان في أمريكا اللاتينية. ومنذ عام ٢٠١٠، جرى تمويل ١٠٥ مشاريع في ٥٤ بلدا من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بما يزيد مجموعه على ٧ ملايين دولار، مما أسفر عن تغييرات تحويلية في البنى التحتية المؤسسية لدعم صناعات ثقافية قادرة على البقاء.

٤٧ - ومن الأمثلة على التعاون المثمر إلى حد كبير بين حكومة أفغانستان والبنك الدولي واليونسكو مبادرة تنمية التراث والصناعات الاستخراجية في أفغانستان، التي دخلت مرحلتها الثانية في عام ٢٠١٧. وفي حين تستمر التنمية في البلد، ساعد المشروع على تعزيز القدرات التقنية للحكومة الأفغانية في حماية الأصول الثقافية ودعم الحفاظ على المواقع الأثرية في البلد. ويشجع المشروع الرسالة التي مفادها أن الحفاظ على الأصول الثقافية لا يتعارض بالضرورة مع التنمية. وبالمثل، أصدر البنك الدولي إطاره البيئي والاجتماعي الذي يضم عنصرا عن التراث الثقافي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بغية تحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع وتحسين نتائج التنمية.

ياء - تعبئة الثقافة كوسيلة لتحقيق التسامح والتفاهم والسلام والمصالحة

٤٨ - في ظل خلفية عالمية يتزايد فيها التنوع الثقافي والتفاعل بين الثقافات، ومع الاتجاهات المثيرة للقلق المتمثلة في التطرف العنيف، تواصل منظومة الأمم المتحدة تسخير الثقافة لتعزيز إقامة مجتمعات تتسم بقدر أكبر من التسامح والسلمية. وعلى هذا النحو، حدث تحول على نطاق الأمم المتحدة صوب منع نشوب النزاعات في جهود بناء السلام. ويوفر العقد الدولي الجاري للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) زخماً على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل العمل في هذا المجال.

٤٩ - بيد أن الحاجة تقتضي توفير بيانات أقوى فيما يتصل بإسهام التسامح والتفاهم والسلام والمصالحة في إقامة مجتمعات أكثر استدامة، كما اتضح في الدراسة الاستقصائية لليونسكو بشأن الحوار بين الثقافات التي أجريت في عام ٢٠١٧ والتي هدفت إلى الوقوف على مدى إدراك المفهوم في الوقت

الحالي، وتقييم السياسات المعمول بها والتشريعات السارية في هذا المجال، وكذلك البيانات والموارد المتاحة، والجهات الفاعلة الرئيسية. واستجابة لذلك، ستشرع اليونسكو في تنفيذ مشروع طويل الأجل في أواخر عام ٢٠١٩ لإنشاء مجموعة من البيانات على الصعيد العالمي الغرض منها المساعدة على تحديد الأساليب الفعالة لإقامة حوار بين الثقافات وتوضيح إسهامها في منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان. وفي أواخر عام ٢٠١٨، وضعت اليونسكو اللمسات الأخيرة على دراسة جدوى للمشروع، ونظمت اجتماعًا للخبراء مع المنظمات الشريكة، بما في ذلك البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس أوروبا وصندوق بلدان شمال أوروبا للثقافة.

٥٠ - وتشمل الممارسات الجيدة على الصعيد الوطني إطار عمل ''تابازا'' في نيوزيلندا، الذي يهدف إلى تعزيز كفاءات المعلمين الثقافية، وإدماج هوية الماوري ولغتهم وثقافتهم في المناهج الدراسية المحلية ودعم مشاركة الأسر. وفي السودان، يوظف مهرجان الفنون من أجل السلام الفن لتعزيز ثقافة السلام في المجتمع، بينما استحدثت كوت ديفوار المهرجان الوطني للفنون والثقافة في المدارس للنهوض بالفنون والثقافة والتماسك الاجتماعي وإيجاد فرص العمل في سياق عملية مصالحتها الوطنية.

٥١ - وتظل الثقافة في الدبلوماسية عنصرا هاما من عناصر تعزيز العلاقات الدولية. وتتمثل إحدى قنوات هذه الثقافة في طلبات الإدراج المشترك في قائمة التراث العالمي. فعلى سبيل المثال، جرى توسيع نطاق التراث الطبيعي والثقافي لعناصر التراث العالمي بمنطقة أوهريد في عام ٢٠١٩ ليشمل أجزاء من ألبانيا بالإضافة إلى الموقع الأصلي في مقدونيا الشمالية؛ ويجري حاليا النظر في العديد من طلبات الإدراج المشتركة لأجزاء من طرق الحرير التاريخية؛ وفي عام ٢٠١٨، قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا طلبا مشتركًا لإدراج المصارعة التقليدية في القائمة النموذجية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية.

ثالثا - تقييم أطر المؤشرات والتقارير المرحلية الوطنية

٥٢ - لإبراز الدور الرئيسي الذي تقوم به الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المقرر أن يبدأ تنفيذ إطار للمؤشرات المواضيعية بشأن الثقافة في عام ٢٠٢٠. وستقيّم مؤشرات الثقافة إسهام التراث والإبداع كليهما، وكذلك إسهام الثقافة الشامل في مختلف هذه الأهداف ومجالات السياسة العامة. وستستند المؤشرات إلى إطار ذي أربعة أبعاد: البيئة والقدرة على الصمود؛ والرخاء وسُبل الرزق؛ والمعارف والمهارات؛ والإدماج والمشاركة. ويجمع كل بُعد بين العديد من الأهداف والغايات بحيث يستوعب إسهام الثقافة الشامل والمتعدد الأوجه في تحقيق التنمية المستدامة. وترمي المؤشرات التي توحد البيانات النوعية والكمية القائمة، وتستفيد من فئات البيانات المجمعة من اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة وغيرها من بيانات الأمم المتحدة، إلى التكيف مع قدرات إحصائية متنوعة. ومن المهم للغاية أن هذه المؤشرات هي أداة تطلعية للجميع وليست أداة تقييم معياري، على الرغم من أنها تستند إلى الإدارة القائمة على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تهدف إلى تيسير التعاون بين المؤسسات وتعزيز بناء قدرات الوكالات المعنية. ولتدقيق المنهجية، نُظِّم اجتماعان دوليان للخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لمناقشة الإطار والمنهجية التفصيلية لكل مؤشر، وجرى تنقيح هذه المنهجية لاحقا من خلال إجراء مشاورات عن طريق الإنترنت. وشكلت فترة التشاور مع الدول الأعضاء في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٩ الخطوة الأخيرة لتعزيز مؤشرات الثقافة قبل المرحلة الأولى من تنفيذها.

٥٣ - أما الإسهام الثاني الهام في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيتمثل في مؤشر جديد قابل للمقارنة عالمياً لرصد الغاية ١١-٤، وهي تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي. وانهمك معهد اليونسكو للإحصاء، بالتعاون مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة، في وضع المؤشر ١١-٤-١، الذي سيبين نصيب الفرد في مجموع النفقات التي تكبدها كل بلد فيما يتعلق بحماية تراثه الثقافي والطبيعي. وسيشمل مصادر الإنفاق العامة والخاصة، بما في ذلك الاستثمارات التي قُدمت على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي، بصفة منفردة أو بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. ولأول مرة، سيقوم معهد اليونسكو للإحصاء بجمع معلومات على المستوى الجزئي عن الإنفاق الخاص مستقاة من طائفة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات وغيرها من المنظمات غير الربحية والشركات الراعية والتبرعات الخاصة.

٥٤ - وأخيرا، وضعت اليونسكو آلية رصد لتتبع تأثيرات أنشطة اليونسكو على الصعيد القطري في مجال التراث الثقافي غير المادي. وكان هذا النشاط قد مثل تحديًا كبيرًا في السابق إذ لم تكن توجد آلية رصد منهجية قائمة على النتائج على الصعيد العالمي أو القطري. ونتيجة لذلك، اعتمدت الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، في دورتها السابعة المعقودة في عام ٢٠١٨، إطاراً شاملاً للنتائج من أجل الاتفاقية، بما في ذلك نواتج ومؤشرات وعوامل تقييم واضحة. وستقوم اليونسكو بجمع المعلومات والبيانات المطلوبة من خلال آلية التقارير الدورية لاتفاقية ٢٠٠٣، بدءاً من الدورة الأولى من التقارير الوطنية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠٢٠.

رابعا - الاستنتاجات والسبل المقترحة للمضي قدما

٥٥ - الثقافة هي جزء لا يتجزأ من التجربة الإنسانية، فهي بلسم الروح. وهي مصدر للهوية والانتماء، وعليه فهي مفيدة بحد ذاتها. وما فتئ الاعتراف يزداد بالدور الذي تقوم به الثقافة باعتبارها الحلقة المفقودة الحيوية بين التطلعات الإنمائية على الصعيد العالمي وبين تطبيقها في صميم المجتمعات على الصعيد المحلي. ومع الاتجاهات العالمية الكبرى لتغير المناخ والنمو السكاني والتوسع الحضري والهجرة والمجتمعات المتنوعة بشكل متزايد، لا يمكن أن تكون أي استجابة لتحديات اليوم راسخة ودائمة دون أن تقوم الثقافة بدور محوري. وتعمل الوكالات والصناديق والبرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة على إدماج البعد الثقافي في عملها، سواء أكان ذلك بدعم الحكومات لإدراج عامل الثقافة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، أم بإقامة سياحة مستدامة اجتماعيًا وبيئيًا، أم بتوسيع نطاق التنمية الحضرية الشاملة، أم بتضمين القطاعات الإبداعية الحيوية داخل اقتصاداتها. ومما يكتسي أهمية حاسمة، أن تدمج الدول الأعضاء الثقافة بشكل متزايد في الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بها في مختلف الدوائر الحكومية، باعتبارها المفتاح الذي يتيح تمهيد السبيل من أجل وضع سياسة شاملة للجميع في مجتمعات متعددة الثقافات ومتنوعة بشكل متزايد. ومما يثلج الصدر ملاحظة أن قرابة ٩٦ بلداً، معظمها في جنوب الكرة الأرضية، قد أدرجت بالفعل بعداً ثقافياً في خططها الإنمائية الوطنية.

٥٦ - وتتولى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بالثقافة، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء، قيادة الطريق نحو إدخال الثقافة بسلاسة في الاستراتيجيات الإنمائية. ويزيد العمل على الاتفاقيات الست المتعلقة بالثقافة في تعميق الفهم العالمي لإسهام الثقافة في التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يتسع نطاق منظور ذلك الإسهام. فمن

خلال اعتماد نهج أكثر تقاطعا وتكاملا، تغدو الروابط بين الثقافة وأهداف التنمية المستدامة التي تبدو في الظاهر متباينة روابط واضحة، وذلك تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر والغايات الـ ١٦٩ المرتبطة بها، وهي أهداف وغايات ''متكاملة وغير قابلة للتجزئة''. وانطلاقا من الممارسات الغذائية التقليدية التي يمكن أن تسهم في الحد من الجوع (الهدف ٢) ووصولا إلى حماية التراث العالمي الطبيعي لضمان موارد المياه النظيفة (الهدف ٦)، وبدءا بتشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية لتوفير العمل اللائق (الهدف ٨)، وانتهاء إلى قيام الفنانين بإذكاء الوعي بالعمل المناخي (الهدف ١٣)، يمكن أن تسهم الثقافة في تلك الأهداف العالمية المشتركة. ولتعزيز الدعوة إلى دور الثقافة باعتبارها حجر الأساس للتنمية المستدامة، ستوفر المؤشرات المواضيعية الجديدة المتعلقة بالثقافة إطارًا لرصد التقدم. وستنير هذه المؤشرات بشكل حاسم، بوصفها أداة تطلعية وليست أداة تقييم معياري، السبل المناسبة التي تتيح للحكومات والبلديات والمنظمات الحكومية الدولية الطموحة تسخير قوتها التحويلية. وستواصل اليونسكو تطوير أدوات لنشر المجموعة المتنامية من البيانات النوعية والكمية والممارسات الجيدة.

٥٧ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فلا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن التهديدات التي تتعرض لها الثقافة. ولا تزال الهجمات المتزايدة على عناصر التراث الثقافي والتقاليد الحية للمجتمعات المحلية نتيجة للنزاعات تمثل اتجاها مثيرا للقلق، وما برحت الأمم المتحدة ككل تضاعف من اتخاذ التدابير الوقائية في هذا الصدد. وبالمثل، ففي مواجهة الكوارث الطبيعية التي من المحتمل أن تتفاقم بسبب تغير المناخ، يشكل الحد من مخاطر الكوارث مجالا حيويا من مجالات العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى حماية مواقع التراث العالمي. وأخيراً، فإنه مع تنامي السياحة العالمية، بما في ذلك السياحة الثقافية العالمية، أُقيم تعاون بين الوكالات لوضع استراتيجيات تكفل تمكن مواقع التراث العالمي البالغ عددها ١ ١٢١ موقعًا من اتباع ممارسات سياحية مستدامة لصالح المجتمعات المحلية.

٥٨ - وهناك أيضا العديد من الفرص المتاحة في المجال الثقافي. فعمل الأمم المتحدة يتجه بشكل متزايد صوب المدن والمستوطنات الحضرية وصوب تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيعيش شخصان من بين كل ثلاثة أشخاص في أماكن حضرية، مما يجعلها تقوم بدور محوري في أي استراتيجية إنمائية ويمنحها دورًا كمختبرات لتوليد أفكار تتعلق بممارسات جديدة وابتكارية. ويعتمد الاقتصاد الإبداعي إلى حد كبير على المساحات الحضرية ويتزايد الاعتراف به باعتباره محركا اقتصاديا هاما. بيد أن الافتقار إلى أطر تنظيمية قوية أو عدم الإعمال الكامل لحقوق الفنانين والاختلالات العالمية في تجارة السلع والخدمات الثقافية، كل ذلك لا يزال يعوق التقدم، على الرغم من بعض الأمثلة الملهمة التي يمكن أن تكون بمثابة نماذج تحتذى. ويجب تصميم أطر جديدة للاستفادة إلى أقصى حد من فرص الطفرة التكنولوجية التي ليست في طور إحداث ثورة في كيفية إنشاء أشكال التعبير الثقافي المعاصر وتوزيعها فحسب، وإنما أيضًا في كيفية الحفاظ على التراث الثقافي من أجل خير البشرية.

٥٩ - وختاما، تمثل الثقافة حاليًا، بالنظر إلى طابعها المترابط مع جميع جوانب التنمية البشرية، منبعا لإمكانات لم تُستكشف بالقدر الكافي. فالمزيد من أوجه التآزر بين ولايات الأمم المتحدة وعملها، وإقامة شراكات أقوى مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوثيق التعاون مع الدول الأعضاء والسلطات البلدية، وفقا لروح الهدف ١٧، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كل ذلك سيدعم أيضًا إدماج الثقافة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة أكثر اتساقا. وأخيرًا، ونحن نسعى جاهدين إلى ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''، يمكن أن تُسمع الثقافة

أصوات فئات من قبيل المهاجرين والنساء والفتيات والأطفال والشباب والأقليات العرقية وأبناء الشعوب الأصلية، الذين يمكن أن توجّه وجهات نظرهم التقدم صوب تحقيق طموحاتنا العالمية. وقد تود الدول الأعضاء، وهي تتطلع إلى المستقبل، أن تدمج الثقافة بشكل كامل في تخطيطها للتنمية المستدامة بغرض تحرير الطاقات الكاملة للثقافة من أجل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. فالحماس الذي أبدته الدول الأعضاء لعقد منتدى اليونسكو للوزراء من أجل الثقافة المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وهو أول منتدى من نوعه سيعقد منذ ٢١ عامًا، يبشر بالخير لمستقبل تنمية مستدامة تحتل فيها الثقافة مكانة محورية.